

خوسبايار تشاغدا (منغوليا)

[الأصل: بالإنكليزية]

بيان المؤهلات

يُقَدَّم هذا البيان وفقاً للفقرة 4 (أ) من المادة 36 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والفقرة 6 من القرار ICC-ASP/3/Res.6، بصيغته المعدلة بموجب القرارات ICC-ASP/5/Res.5 و ICC-ASP/12/Res.8 و ICC-ASP/14/Res.4، التي اعتمدها جمعية الدول الأطراف في 10 أيلول/سبتمبر 2004 و 1 شباط/فبراير 2007 و 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2013 و 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، على التوالي، فيما يتعلق بإجراءات ترشيح وانتخاب قضاة المحكمة الجنائية الدولية.

(أ) السيد خوسبايار تشاغدا يفي بالمتطلبات المنصوص عليها في الفقرة 3 (أ) و (ب) و (ج) من المادة 36 من نظام روما الأساسي على النحو التالي:

الفقرة 3 (أ)

السيد خوسبايار تشاغدا شخص يتسم بأخلاق عالية وبالتجرد والنزاهة ويمتلك المؤهلات المطلوبة في منغوليا لتعيينه في أعلى المناصب القضائية حيث إنه يعمل كقاض في المحكمة العليا لمنغوليا. ووفقاً للمادة 51 من دستور منغوليا والمادة 4 من قانون مقام القضاة في منغوليا، لا يمكن أن يُعيَّن قاضياً في المحكمة العليا سوى شخص يتسم بأخلاق لا تشوبها شائبة ولا يمكن التشكيك في تجرده ونزاهته. والسيد تشاغدا يمتلك كل تلك الصفات والميزات.

الفقرة 3 (ب) 1

السيد خوسبايار تشاغدا ممثل امتثالاً كاملاً لمتطلبات المادة 36 (3) (ب) 1 حيث إنه يتمتع بكفاءة راسخة تماماً في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية وقد حصل خبرة متنوعة في كل جانب من جوانب الإجراءات الجنائية من خلال توليه مناصب مختلفة كمحام، ومحقق في النيابة العامة، وكقاض تدرج من المحاكم الدنيا إلى أعلى المحاكم مستوى في البلد. وبدأ مسيرته المهنية كمحام متخصص في جرائم الأحداث والاتجار بالبشر، وأصبح السيد تشاغدا حالياً قاضياً يحظى باحترام كبير في المحكمة العليا في منغوليا حيث ينصب تركيزه على القضايا الجنائية. وخلال مسيرته المهنية، قام بمعالجة أكثر من أربعة آلاف قضية جنائية، بما في ذلك أخطر أنواع الجرائم.

واضطلع السيد خوسبايار تشاغدا بدور ريادي في إرساء إطار قانوني واتباع نهج جديد تجاه العدالة الجنائية المنغولية وساهم في دمج مبادئ عدم قابلية تطبيق قانون التقادم، وكذلك الولاية القضائية العالمية، والتكامل في الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة، ضمن قانوننا المحلي. وعمل كعضو في اللجنة الحكومية المعنية بصياغة القانون الجنائي والإجراءات الجنائية المنقّح، وشارك بهمة في وضع قانون المسؤولية التقصيرية، وقانون إنفاذ القانون وقانون خدمة المارشال.

كما يشارك السيد خوسبايار تشاغدا بشكل مكثف في إلقاء المحاضرات في جامعات منغوليا. وهو أستاذ مساعد في مجال القانون الجنائي المتقدم والإجراءات الجنائية المتقدمة وعلم الجريمة، وهو مرشح لنيل درجة الدكتوراه في كلية الحقوق بجامعة منغوليا الوطنية. وقد نشر أعمالاً بحثية قانونية حول القضايا التي تؤثر على إقامة العدل، والإجراءات الجنائية المقارنة، وتدوين القوانين.

الفقرة (ج)

السيد خوسبايار تشاغدا يجيد اللغة الإنكليزية بامتياز، بما يشمل المهارات الشفوية والكتابية على السواء. كما أنه يجيد اللغة الروسية بطلاقة ويمتلك معرفة جيدة باللغة الفرنسية.

(ب) لأغراض الفقرة 5 من المادة 36 من نظام روما الأساسي، يُرشد السيد خوسبايار تشاغدا بهدف إدراج اسمه في القائمة ألف حيث إنه يفي بالمتطلبات المنصوص عليها في المادة 36 (3) (ب) 1' من نظام روما الأساسي كما جاء ذكره أعلاه.

(ج) أما المعلومات المتعلقة بالفقرة 8 (أ) 1' إلى 3' من المادة 36 من نظام روما الأساسي فهي على النحو التالي:

1' تنتمي منغوليا إلى النظام القانوني القاري.

2' إن منغوليا جزء من المنطقة منقوصة التمثيل في المحكمة الجنائية الدولية. فسيكون انتخاب السيد خوسبايار تشاغدا أول حالة على الإطلاق يعمل فيها مواطن من منغوليا قاضيا في المحكمة.

3' السيد خوسبايار تشاغدا هو ذكر.

(د) يتمتع السيد خوسبايار تشاغدا بدراية قانونية طويلة الأمد في مجال ممارسة العنف ضد الفئات الضعيفة في المجتمع. وقام بتوجيه الإجراءات في عديد من المحاكمات المتعلقة بالجرائم العنيفة ضد القاصرين والنساء والقضايا التي تنطوي على ممارسة عنف جنسي ضد النساء وذلك في أثناء خدمته لعدة سنوات كقاض في الجرائم التي يرتكبها الأحداث أو التي تُرتكب ضدهم. وقبل تعيينه قاضيا، فقد عمل كمحامي دفاع جنائي تعامل في الغالب مع جرائم الأحداث والاتجار بالبشر، التي تشمل النساء والأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي.

(هـ) لأغراض الفقرة 7 من المادة 36 من نظام روما الأساسي، فإن السيد خوسبايار تشاغدا مواطن من منغوليا ولا يحمل جنسية أي دولة أخرى.

(و) السيد خوسبايار تشاغدا ملتزم التزاماً كاملاً بالخدمة بدوام كامل حينما يستوجب ذلك عبء العمل في المحكمة.